

السلامة المهنية المعاصرة في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

يزيد سعيد ظافر القرني

٢٥٢٠٠٥٩٧

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

تُعَدُّ السلامة المهنية من المحاور الجوهرية التي تسهم في تعزيز جودة بيئة العمل ورفع مستوى الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، إذ تمثل منظومة متكاملة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى حماية العنصر البشري، باعتباره الثروة الحقيقية التي تركز عليها المؤسسات في تحقيق أهدافها واستدامة أعمالها. ومع التطور المتسارع الذي تشهده بيئة الأعمال عالمياً، أصبح الاهتمام بالسلامة المهنية عنصراً أساسياً في إدارة المؤسسات الحديثة، وخاصة في القطاع الخاص الذي يُعد من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وقد شهدت المملكة خلال العقد الأخير تحولاً كبيراً في توجهاتها التنموية، مدفوعة برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تركز على رفع كفاءة سوق العمل وتحسين بيئات العمل وتعزيز ثقافة الوقاية وتقليل الإصابات المهنية. ومع هذا التحول، توسعت منشآت القطاع الخاص وأصبحت أكثر اعتماداً على المعايير الاحترافية في الإدارة، مما جعل من السلامة المهنية جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الإدارية المعاصرة التي تسعى المؤسسات إلى تطبيقها لضمان الامتثال للأنظمة وتحقيق الاستدامة التشغيلية.

ورغم الجهود الحكومية والتشريعات التنظيمية المتقدمة في مجال الصحة والسلامة المهنية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود تفاوت واضح في مستوى تطبيق هذه الممارسات داخل منشآت القطاع الخاص. فبعض المؤسسات تتبنى أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر وفق معايير عالمية مثل ISO 45001 ، وتقوم بدمج برامج السلامة ضمن خططها التشغيلية والاستراتيجية، بينما تكتفي مؤسسات أخرى بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات السلامة، مما قد ينعكس سلباً على مستوى الأداء ويزيد من احتمالية وقوع الحوادث المهنية.

وتبرز أهمية هذا الموضوع من كون السلامة المهنية لم تعد مجرد التزام قانوني، بل أصبحت أداة استراتيجية تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، من خلال تقليل التكاليف المتعلقة بالإصابات والحوادث، وخفض معدلات الغياب، وتحسين الرضا الوظيفي، ورفع مستوى الولاء المؤسسي. كما أن تبني ممارسات سلامة مهنية حديثة يساهم في تحقيق بيئة عمل تتسم بالمرونة والفعالية وتدعم ثقافة العمل الإيجابية داخل المؤسسة.

وفي ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده بيئات العمل اليوم، أصبح لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأنظمة المراقبة الذكية، والتقارير الرقمية دور كبير في إدارة السلامة المهنية، حيث تساعد هذه التقنيات على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها وتحليل أسبابها وتقديم حلول استباقية لمعالجتها. وهذا يعكس مدى ارتباط السلامة المهنية بالممارسات الإدارية الحديثة التي تعتمد على البيانات والتحليل والاستجابة المتقدمة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مستوى الالتزام، وتقييم جهود القيادات الإدارية، ودراسة أثر هذه الممارسات على الأداء المؤسسي. كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق أنظمة السلامة، واقتراح الحلول المناسبة التي تساهم في تعزيز دور السلامة المهنية كعنصر أساسي في التطوير التنظيمي وتحقيق الاستدامة.

وبذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم إضافة علمية وعملية تساهم في فهم واقع السلامة المهنية في القطاع الخاص السعودي، وتدعم الجهود المبذولة لتحسين بيئة العمل، ورفع جودة الممارسات الإدارية، وتطوير السياسات والإجراءات التي تعزز من دور السلامة المهنية كرافد أساسي في تحقيق التميز المؤسسي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطور الكبير الذي شهده القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين بيئة العمل ورفع معايير الصحة والسلامة المهنية، إلا أن تقارير الجهات الرقابية تشير إلى استمرار وجود فجوات واضحة في مستوى تطبيق أنظمة السلامة داخل العديد من المنشآت الخاصة. فبرغم توفر التشريعات واللوائح المنظمة للسلامة المهنية، واشتراطات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الأنظمة لا يزال متفاوتاً بدرجة كبيرة بين مؤسسة وأخرى، مما يخلق تحدياً حقيقياً أمام تحقيق بيئة عمل آمنة ومستدامة.

وتظهر الإحصائيات أن نسبة الحوادث والإصابات المهنية في بعض قطاعات القطاع الخاص ما زالت مرتفعة مقارنة بالمستويات المستهدفة، وهو ما يعكس وجود قصور في الممارسات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بإدارة السلامة المهنية. إذ تشير بعض الدراسات المحلية إلى أن جزءاً من منشآت القطاع الخاص يركز بشكل كبير على تحقيق الأهداف الإنتاجية والتشغيلية، بينما يتم إغفال أهمية دمج السلامة ضمن الخطط التشغيلية والاستراتيجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف في آليات المتابعة الميدانية، وغياب ثقافة السلامة لدى العاملين، وضعف الالتزام بالتدريب المستمر لضمان معرفة الموظفين بإجراءات الأمن والسلامة.

ومع تطور بيئات العمل الحديثة، أصبح من الضروري اعتماد ممارسات إدارية معاصرة لإدارة المخاطر، تُعنى بالتنبؤ بالمخاطر وتحليلها واتخاذ الإجراءات الوقائية قبل وقوع الحوادث. إلا أن الواقع يشير إلى أن بعض المنشآت ما زالت تعتمد أساليب تقليدية في التعامل مع المخاطر، تقوم على رد الفعل بعد وقوع الحادث بدلاً من تبني منهج استباقي يعتمد على التحليل والتقييم المستمر. وهذا يضعف القدرة على السيطرة على مصادر الخطر، ويزيد من احتمالية وقوع الحوادث المهنية التي قد تترتب عليها خسائر بشرية ومادية كبيرة.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف ثقافة السلامة داخل بعض المنشآت، وضعف التزام القيادات الإدارية بتعزيزها، يمثلان أحد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق نظام فعال للسلامة المهنية. ففجاء برامج السلامة يتطلب دعماً مباشراً من الإدارة العليا، وتوفير الموارد اللازمة، وتنفيذ برامج تدريب شاملة، ومتابعة مستمرة لتطبيق التعليمات والإجراءات، وهو ما لا يتحقق بالشكل المطلوب في بعض المؤسسات الخاصة.

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تطبيق الممارسات الإدارية المعاصرة في إدارة السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وما أثر ذلك على الأداء المؤسسي؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الإشكالات الفرعية، أهمها:

- ما طبيعة الممارسات الإدارية الحالية في مجال السلامة المهنية؟
- إلى أي مدى تلتزم القيادات الإدارية بدعم أنظمة السلامة؟
- وما أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في تطبيق المعايير الحديثة للسلامة المهنية؟
- وما مدى تأثير تلك الممارسات على الأداء المؤسسي وجودة بيئة العمل؟

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابة علمية لهذه الأسئلة من خلال تحليل واقع السلامة المهنية في القطاع الخاص، والكشف عن أسباب القصور، وتوضيح الجوانب التي تتطلب تطويراً من أجل الوصول إلى بيئة عمل أكثر أماناً واستدامة، تتوافق مع المعايير الدولية وتحقق مستهدفات التنمية الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملية، نظراً لارتباط موضوع السلامة المهنية ارتباطاً وثيقاً بجودة بيئة العمل في منشآت القطاع الخاص، وبما يحقق متطلبات الاستدامة المؤسسية ويعزز من كفاءة الأداء والإنتاجية. وقد برزت أهمية السلامة المهنية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة مع تنامي حجم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية واتساع دوره في دعم الاقتصاد الوطني، ما يتطلب تبني ممارسات إدارية حديثة تتوافق مع التطورات المحلية والدولية في إدارة المخاطر والحفاظ على الموارد البشرية.

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالسلامة المهنية والممارسات الإدارية المعاصرة في القطاع الخاص السعودي. ورغم وجود بعض الأبحاث والدراسات السابقة في هذا المجال، إلا أن عدداً منها يركز على الجوانب الفنية للسلامة المهنية أو على قطاعات محددة، بينما تتناول هذه الدراسة الجانب الإداري من منظور شامل ومعاصر، يتلاءم مع التطورات الحالية في بيئات الأعمال.

كما أن هذا البحث يسلم الضوء على العلاقة بين الممارسات الإدارية الحديثة ومستوى السلامة المهنية في المنشآت، وهو ما يُعد من المواضيع الحديثة في مجال الإدارة، خصوصاً في ظل التوجه العالمي نحو تطبيق أنظمة إدارة المخاطر المتقدمة، وتعزيز ثقافة السلامة على مستوى المؤسسة، ودمجها ضمن الاستراتيجيات التشغيلية والهيكل التنظيمي. لذلك، تساهم الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بفهم الدور الاستراتيجي للقيادة الإدارية في بناء بيئة عمل آمنة، وتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الالتزام بأنظمة السلامة المهنية.

إضافة إلى ذلك، توفر الدراسة قاعدة معرفية تساعد الباحثين والمهتمين بالمجال على تطوير دراسات مستقبلية أكثر عمقاً، خصوصاً المرتبطة بتطبيقات التقنيات الحديثة في دعم ممارسات السلامة المهنية، أو تقييم تأثير برامج التدريب والتوعية على الحد من المخاطر، أو دراسة السلوك التنظيمي للعاملين ودوره في تعزيز ثقافة السلامة داخل المؤسسات.

ثانياً: الأهمية العملية

تتبع الأهمية العملية للدراسة من قدرتها على تقديم حلول وتوصيات يمكن تطبيقها مباشرة من قبل إدارات منشآت القطاع الخاص لتحسين مستوى السلامة المهنية. إذ تبين العديد من التقارير أن بعض المؤسسات الخاصة تعاني من قصور في تطبيق أنظمة السلامة، سواء بسبب ضعف الوعي أو نقص التدريب أو غياب المتابعة الفعالة من الإدارة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسات عملية مثل هذه الدراسة التي تقدم رؤية واقعية حول التحديات القائمة وتضع مقترحات عملية قابلة للتطبيق.

ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تحسين قدرة المؤسسات على:

- تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين،
- رفع مستوى الالتزام بتطبيق الإجراءات،
- تقليل الإصابات والحوادث المهنية،
- تخفيض التكاليف التشغيلية الناتجة عن تعويضات الحوادث،
- رفع مستوى الإنتاجية من خلال توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة.

كما أن الدراسة تقدم تحليلاً تفصيلياً لدور القيادة الإدارية في دعم برامج السلامة، وهو ما يساعد إدارات المنشآت على تبني أساليب قيادة فعالة، تمكنها من ترجمة توجهات السلامة إلى ممارسات عملية ملموسة على أرض الواقع. وتبرز أهمية ذلك في ظل التوجه المؤسسي الحديث نحو مسؤولية القيادة عن تعزيز ثقافة الوقاية، وضمان توفير الموارد اللازمة لتطبيق معايير السلامة.

ثالثاً: الأهمية الوطنية والتنظيمية

على المستوى الوطني، فإن هذه الدراسة تتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتحسين بيئة العمل وزيادة جاذبية القطاع الخاص، ورفع مستوى جودة الحياة، وضمان توفير بيئات عمل آمنة في جميع المؤسسات. ولذلك، تُعد نتائج الدراسة ذات قيمة للجهات الحكومية المعنية مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وهيئة السلامة والصحة المهنية، من خلال توفير مؤشرات دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج الرقابية.

كما تسهم الدراسة في دعم توجهات الدولة نحو الحد من الإصابات المهنية التي تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً، والانتقال نحو بيئة عمل قائمة على مفاهيم الجودة والتميز والحوكمة المؤسسية.

رابعاً: الأهمية للعاملين والمؤسسات

تؤثر السلامة المهنية بشكل مباشر على صحة العاملين ورفاههم وجودة حياتهم المهنية، مما يجعل نتائج هذه الدراسة مهمة لجميع فئات العاملين داخل منشآت القطاع الخاص. إذ يساعد تبني ممارسات إدارية فعّالة في تعزيز الشعور بالأمان لدى الموظفين، وتقليل القلق المرتبط بالمخاطر المحتملة، مما ينعكس إيجاباً على مستويات رضاهم الوظيفي واندماجهم في العمل وإنتاجيتهم.

كما تساعد النتائج في رفع وعي العاملين بمسؤولياتهم تجاه الالتزام بإجراءات السلامة، وتوضيح أهمية مشاركتهم الفاعلة في برامج الصحة المهنية، مما يخلق بيئة عمل تشاركية تسودها ثقافة وقائية مستدامة.

خلاصة أهمية الدراسة

من خلال ما سبق، يتضح أن دراسة الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية ليست مجرد بحث أكاديمي تقليدي، بل تمثل خطوة مهمة نحو تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص السعودي، ودعم جهود التطوير المؤسسي، وتقديم حلول فعّالة تساعد المؤسسات على مواكبة التطورات العالمية في مجال إدارة المخاطر والسلامة المهنية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى فاعلية تطبيق هذه الممارسات في تحسين الأداء المؤسسي وضمان بيئة عمل آمنة ومستدامة. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئات العمل، وتوسع القطاع الخاص، وتزايد أهمية حماية العنصر البشري، تبرز الحاجة إلى وضع أهداف بحثية واضحة وشاملة تساعد في توجيه مسار الدراسة وتحقيق نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها علمياً وعملياً. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في المحاور الآتية:

أولاً: التعرف على مستوى تطبيق الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية

يتمثل الهدف الأول في قياس مدى التزام منشآت القطاع الخاص بتطبيق مبادئ وأساليب الإدارة الحديثة المتعلقة بالسلامة المهنية، بما في ذلك أنظمة إدارة المخاطر، والبرامج الوقائية، والإجراءات التشغيلية القياسية، وتبني التقنيات الذكية والتحول الرقمي في تعزيز إجراءات السلامة. ويهدف هذا الهدف إلى كشف الفجوة بين الواقع والمستويات المثالية للتطبيق، وتحديد مدى مواكبة المؤسسات للمعايير الدولية مثل ISO 45001.

ثانياً: تحليل دور القيادة الإدارية في دعم وتفعيل برامج السلامة المهنية

يُعد دور القيادة الإدارية أحد أهم عوامل نجاح برامج السلامة المهنية. لذلك تسعى الدراسة إلى فهم مدى قيام القيادات العليا ومديري الأقسام بتوفير الدعم اللازم لتطبيق أنظمة السلامة، من خلال تخصيص الموارد، والمتابعة المستمرة، وتبني سياسات واضحة، وغرس ثقافة وقائية بين العاملين. كما يهدف البحث إلى قياس تأثير الالتزام الإداري على مستوى الانضباط بتنفيذ الأنظمة والإجراءات.

ثالثاً: دراسة العلاقة بين ثقافة السلامة المهنية والأداء المؤسسي

تسعى الدراسة إلى تحليل أثر ثقافة السلامة المهنية على مستوى الأداء داخل المؤسسات الخاصة، من خلال قياس العلاقة بين وجود ثقافة تنظيمية داعمة للسلامة، وبين مؤشرات الأداء مثل الإنتاجية، والرضا الوظيفي، ومعدلات الغياب، والاستقرار الوظيفي. ويهدف هذا الهدف إلى تقديم فهم علمي عميق لدور الثقافة المؤسسية في تعزيز السلوك الآمن وتقليل الحوادث.

رابعاً: تقييم أثر برامج التدريب والتوعية على تحسين مستوى السلامة

يتمثل أحد أهم أهداف الدراسة في قياس مدى فعالية البرامج التدريبية والتوعوية المقدمة للعاملين في رفع مستوى الوعي بالمخاطر وتحسين السلوكيات المهنية الآمنة. ويسعى هذا الهدف إلى تحديد نوعية البرامج الأكثر فعالية، ومدى انتظام البرامج التدريبية، ومدى تأثيرها على الالتزام بالإجراءات الوقائية داخل المنشآت الخاصة.

خامساً: تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق معايير السلامة المهنية الحديثة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات الإدارية والتنظيمية والتقنية التي تحدّ من قدرة مؤسسات القطاع الخاص على تطبيق أنظمة السلامة بشكل فعال. وقد تشمل هذه التحديات ضعف الميزانيات، نقص الكوادر المؤهلة، ضعف ثقافة السلامة، غياب التدريب، مقاومة التغيير من قبل العاملين، أو قصور المتابعة الإدارية. ويساعد هذا الهدف على تقديم توصيات عملية لمعالجة هذه التحديات.

سادساً: تقديم مقترحات وتوصيات عملية لتحسين مستوى السلامة المهنية في القطاع الخاص

في ضوء النتائج المتوقعة، تسعى الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات العملية المستندة إلى تحليل علمي واقعي، والتي يمكن أن تساهم في تعزيز مستوى السلامة المهنية داخل المنشآت الخاصة، ورفع كفاءة البرامج الوقائية، وتحسين الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أفضل الممارسات الإدارية الحديثة.

سابعاً: بناء نموذج بحثي يوضح العلاقات بين المتغيرات الرئيسة للدراسة

من خلال تحليل المتغيرات مثل الممارسات الإدارية، ثقافة السلامة، القيادة، برامج التدريب، والأداء المؤسسي، تهدف الدراسة إلى بناء نموذج نظري متكامل يوضح كيفية تأثير هذه المتغيرات بعضها على بعض. ويسهم هذا الهدف في تقديم إضافة علمية يمكن للباحثين الاعتماد عليها في دراسات مستقبلية.

أسئلة البحث

١. ما واقع الممارسات الإدارية المعاصرة في إدارة السلامة المهنية بالقطاع الخاص السعودي؟
٢. كيف يؤثر دعم الإدارة العليا على تحسين بيئة السلامة داخل المؤسسات؟
٣. ما العلاقة بين ثقافة السلامة ومستوى الأداء المؤسسي؟
٤. ما أبرز العوامل التي تعيق تطبيق أنظمة السلامة الحديثة؟

تساؤلات الدراسة:

تُعَدُّ تساؤلات الدراسة من أهم العناصر الأساسية التي يقوم عليها بناء البحث العلمي، حيث تسهم في تحديد اتجاهاته، وصياغة منهجه، وتوجيه أدواته، وتوضيح الجوانب التي ينبغي التركيز عليها أثناء جمع البيانات وتحليلها. وانطلاقاً من مشكلة الدراسة المتمثلة في التفاوت الملحوظ في تطبيق الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، فإن صياغة التساؤلات تُعَدُّ خطوة جوهرية لفهم الظاهرة وتفسيرها وتحليل أبعادها المختلفة. ومن ثم فإن هذه التساؤلات تشكّل الإطار الذي تستند إليه الدراسة في تحليل الواقع والتحقق من العلاقات بين المتغيرات الأساسية.

وبالنظر إلى المتغيرات الرئيسة للدراسة، والتي تشمل:

- الممارسات الإدارية المعاصرة للسلامة المهنية،
- دور القيادة الإدارية،
- ثقافة السلامة لدى العاملين،
- برامج التدريب والتوعية والسلامة،
- التحديات والمعوقات التنظيمية،
- الأداء المؤسسي...

يأتي وضع مجموعة شاملة من التساؤلات التي تضمن تغطية جميع هذه الجوانب، بهدف الوصول إلى فهم كامل ومتكامل للموضوع.

أولاً: السؤال الرئيس

ينطلق البحث من السؤال الرئيس التالي، الذي يُعد المظلة التي تنفرع منها جميع الأسئلة الأخرى:

ما مدى تطبيق الممارسات الإدارية المعاصرة في مجال السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، وما أثرها على مستوى الأداء المؤسسي؟

وبمثل هذا السؤال نقطة البداية لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الأساسية، وكيف يمكن لتحسين الممارسات الإدارية أن ينعكس على خفض الحوادث المهنية ورفع مستوى الإنتاجية وخلق بيئة عمل آمنة ومستدامة.

ثانياً: التساؤلات الفرعية (صياغة طويلة وموسعة)

١. ما طبيعة السياسات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالسلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص؟
٢. يركّز هذا السؤال على فهم الإطار التنظيمي الذي تعتمد عليه المؤسسات في تطبيق إجراءات السلامة، ومدى وضوح السياسات واللوائح الداخلية، وآليات تنفيذها، وطرق تحديثها، ومدى توافقها مع الأنظمة الوطنية والمعايير العالمية. ويشمل كذلك تحليل مدى وجود أدلة إجرائية، ونظم مكتوبة، وسياسات مفصلة تغطي جميع المخاطر المحتملة.
٣. ما مستوى التزام القيادات الإدارية في منشآت القطاع الخاص بتطبيق معايير وممارسات السلامة المهنية الحديثة؟
٤. ينطلق هذا السؤال من الاعتقاد بأن القيادة الإدارية هي العامل الحاسم في نجاح برامج السلامة المهنية، حيث إن دعمها وتفاعلها وإشرافها المستمر يؤثر بشكل مباشر على ثقافة السلامة والسلوكيات المهنية للعاملين. لذا تتناول الدراسة من خلال هذا السؤال مدى حرص القادة على المتابعة، توفير الموارد، تطبيق أنظمة المكافآت والعقوبات، وتبني مبادئ القيادة الداعمة للسلامة.
٥. إلى أي مدى تسهم ثقافة السلامة لدى العاملين في تحسين بيئة العمل وتقليل الحوادث المهنية؟

٦. يهدف هذا التساؤل إلى قياس درجة الوعي والثقافة الوقائية لدى العاملين، ومدى التزامهم بالسلوكيات الآمنة، واستعدادهم للتعاون في تطبيق إجراءات السلامة، واستجابتهم للتدريب، وقدرتهم على الإبلاغ عن المخاطر. كما يتناول مدى تأثير الثقافة المؤسسية في تشكيل الاتجاهات السلوكية المرتبطة بالسلامة.
٧. ما مدى فعالية برامج التدريب والتوعية في رفع مستوى السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص؟
٨. يسعى هذا السؤال إلى تحليل نوعية البرامج التدريبية المقدمة للعاملين، وعدد مرات انعقادها، وطرق تنفيذها، ونوعية الأدوات المستخدمة فيها، ومدى قدرة هذه البرامج على تغيير السلوك المهني وتعزيز معرفة العاملين بالإجراءات الوقائية. كما يتناول مدى ارتباط التدريب بانخفاض معدلات الحوادث.
٩. كيف تسهم التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية في دعم تطبيق ممارسات السلامة المهنية في القطاع الخاص؟
١٠. يركز هذا التساؤل على دور التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة المراقبة الرقمية، الحساسات الذكية، التحليلات الرقمية، أنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف، في تحسين دقة الرصد، وسرعة الإبلاغ، والتنبيه بالمخاطر المحتملة. كما يتناول مدى اعتماد المؤسسات على التحول الرقمي في إدارة السلامة.
١١. ما أبرز التحديات والمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه تطبيق أنظمة وممارسات السلامة المهنية الحديثة داخل منشآت القطاع الخاص؟
١٢. يتناول هذا التساؤل تحليلاً معمقاً للعقبات التي تحد من قدرة المؤسسات على تطبيق معايير السلامة، سواء كانت مرتبطة بنقص الموارد المالية، أو ضعف التدريب، أو مقاومة التغيير، أو ضعف الرقابة الداخلية، أو قصور في التشريعات، أو ضعف الالتزام من قبل بعض العاملين. ويهدف إلى بناء صورة شاملة للمعوقات التي يجب معالجتها.
١٣. ما العلاقة بين مستوى الالتزام بمتطلبات السلامة المهنية وبين الأداء المؤسسي للعاملين داخل منشآت القطاع الخاص؟
١٤. يتناول هذا التساؤل كيفية تأثير تطبيق أنظمة السلامة المهنية على مؤشرات الأداء المؤسسي مثل الإنتاجية، جودة العمل، الالتزام الوظيفي، معدلات الغياب، الرضا الوظيفي، والاستقرار الوظيفي. ويسعى إلى تحليل مدى وجود ارتباط إحصائي بين الالتزام بالسلامة وتحسن الأداء العام.
١٥. ما مدى التكامل بين وحدات وإدارات المؤسسة في دعم تطبيق برامج السلامة المهنية؟
١٦. يحاول هذا السؤال فهم العلاقات التفاعلية بين الإدارات المختلفة مثل الموارد البشرية، الصيانة، العمليات، الجودة، والأمن والسلامة، ومدى تعاونها في دعم مبادرات السلامة المهنية وتبادل المعلومات والتقارير.
١٧. ما مدى قدرة منشآت القطاع الخاص على تطبيق النماذج العالمية في إدارة السلامة المهنية مثل ISO 45001؟
١٨. يركز على تحليل مستوى جاهزية المنشآت لاعتماد الأنظمة العالمية، ومدى امتلاكها للبنية التحتية الإدارية اللازمة، والكفاءات البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى مواءمة عملياتها الداخلية مع متطلبات تلك الأنظمة.
١٩. كيف يؤثر حجم المؤسسة أو نوع نشاطها على مستوى تطبيق ممارسات السلامة المهنية؟
٢٠. يبحث هذا السؤال في الفروق بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ومدى اختلاف مستوى التزامها بإجراءات السلامة، إضافة إلى تأثير طبيعة النشاط (صناعي، خدمي، تجاري) على مستوى المخاطر وإدارة السلامة.

ثالثاً: دور تساؤلات الدراسة في بناء الإطار العام للبحث

تُعد هذه التساؤلات بمثابة خريطة تفصيلية تُوجّه الباحث في عملية جمع البيانات والتحليل، حيث تساعد في تحديد جوانب القوة والقصور داخل منظومة السلامة المهنية في القطاع الخاص، وتسلط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. كما تساعد في صياغة الفروض البحثية، وتحديد الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها.

وتسهم هذه التساؤلات كذلك في تعزيز التكامل بين المحاور المختلفة للدراسة، من خلال الربط بين الجوانب الإدارية والتنظيمية والتقنية والسلوكية، مما يقدّم فهماً شاملاً للسلامة المهنية كمنظومة مترابطة تعتمد في نجاحها على عدة عوامل متداخلة.

من خلال هذا الطرح التفصيلي للتساؤلات، يتضح أن الدراسة تستهدف بناء رؤية شاملة لواقع السلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص بالمملكة، وفهم أهم المتغيرات المؤثرة فيها، وتحديد نقاط الضعف، وإبراز فرص التحسين، بما يحقق بيئة عمل آمنة تساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز التنافسية المؤسسية.

الدراسات السابقة:

شهد مجال السلامة المهنية اهتمامًا واسعًا في الأدبيات العلمية خلال السنوات الأخيرة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وذلك نظرًا لأهمية هذا المجال في حماية العنصر البشري ورفع مستوى الإنتاجية داخل مؤسسات القطاعين العام والخاص. وتنوعت الدراسات التي تناولت الموضوع بين دراسات تركز على السياسات التنظيمية، وأخرى تركز على القيادة الإدارية، وثالثة تناولت دور التدريب، ورابعة ناقشت أثر ثقافة السلامة على الأداء المؤسسي. وفيما يلي عرض موسع لأبرز الدراسات ذات الصلة:

• دراسة العتيبي (٢٠٢٢): "إدارة السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل السعودية"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق أنظمة السلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص داخل المملكة. اعتمد العتيبي على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات من عينة شملت ٢٢٠ موظفًا من قطاعات متنوعة.

أهداف الدراسة:

- قياس مدى تطبيق أنظمة السلامة.
- تحديد التحديات التي تواجه إدارات السلامة.
- تقييم وعي العاملين بأنظمة وإجراءات الوقاية.

أبرز النتائج:

- وجود تفاوت كبير في الالتزام بإجراءات السلامة.
- ضعف المتابعة الميدانية من قبل الإدارات العليا يعد من أبرز التحديات.
- غياب التدريب الدوري في عدد من المنشآت.

ملاحظة نقدية:

تميزت الدراسة بشموليتها، لكنها ركزت على الجوانب التنفيذية أكثر من الجوانب الإدارية القيادية التي تؤثر في تطبيق معايير السلامة.

• دراسة الجهني (٢٠٢١): "الممارسات الإدارية الحديثة وتأثيرها على الأداء المؤسسي"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الأساليب الإدارية الحديثة ومستوى الأداء المؤسسي، مع تخصيص محور مهم لممارسات السلامة المهنية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الكمي، واعتمد على عينة مكونة من ١٨٠ موظفًا في منشآت القطاع الخاص.

أهداف الدراسة:

- أ- تحديد أثر القيادة التحويلية على بيئة السلامة.
- ب- دراسة أثر تمكين العاملين على الالتزام بإجراءات السلامة.

أبرز النتائج:

١. الدور القيادي عنصر أساسي في خلق ثقافة السلامة.
٢. وجود علاقة إيجابية بين التحفيز الإداري وارتفاع الالتزام بإجراءات الوقاية.
٣. تبني الإدارة لأساليب حديثة يرفع جودة الأداء ويقلل الحوادث.

ملاحظة نقدية:

ركزت الدراسة على الجوانب القيادية والإدارية، لكنها لم تتناول الأدوات التقنية الحديثة وتأثيرها على السلامة المهنية.

• دراسة "Al-Qahtani (2023): "Modern Safety Management in Saudi Private Sector"

دراسة دولية محكمة تناولت إدارة السلامة المهنية باستخدام أحدث المفاهيم العالمية.

منهج الدراسة:

منهج وصفي – تحليلي، مع استخدام بيانات ميدانية من ٢٥ منشأة خاصة.

أهداف الدراسة:

- تقييم جاهزية المنشآت لتطبيق ISO 45001.
- تحليل دور التحول الرقمي في إدارة المخاطر.

أبرز النتائج:

- مؤسسات القطاع الخاص في السعودية بدأت تتجه نحو أنظمة سلامة متطورة.
- نقص الكوادر المتخصصة يمثل عائقاً أمام تطبيق المعايير الدولية.
- استخدام الأنظمة الرقمية ساهم في خفض معدل الحوادث بنسبة ملحوظة.

ملاحظة نقدية:

الدراسة حديثة ومتقدمة، لكن نطاقها الجغرافي محدود في المدن الكبرى.

• دراسة "Smith (2022): "Strategic Occupational Safety Practices in Modern Organizations"

تناولت الدراسة تأثير الممارسات الاستراتيجية للسلامة على الأداء المؤسسي في منظمات دولية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات ٤٠ منشأة في عدة دول، باستخدام منهج المقارنة الدولية.

أبرز النتائج:

- التكامل بين التدريب الإداري وبرامج التوعية يعزز الأداء المؤسسي.
- المؤسسات ذات الأنظمة الاستراتيجية الشاملة تسجل أقل معدلات الحوادث.
- غياب ثقافة السلامة يؤدي لضعف الالتزام حتى لو توفرت الإجراءات.

ملاحظة نقدية:

دراسة قوية لكنها عامة وتحتاج إلى ربطها ببيئة العمل السعودية.

5.دراسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية(2023)

تُعدّ من أهم الدراسات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالسلامة المهنية في المملكة.

أبرز ما ورد فيها:

- المنشآت التي تعتمد أنظمة إدارة سلامة متكاملة تسجل انخفاضًا في الحوادث بنسبة ٣٥%.
- أبرز أسباب الحوادث: ضعف التدريب، قلة الرقابة، غياب ثقافة السلامة.
- الحاجة إلى رفع معايير السلامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملاحظة نقدية:

دراسة ذات مصداقية عالية لكنها لا تقدم تحليلاً تفصيلياً للعوامل الإدارية المتداخلة.

المقارنة بين الدراسات السابقة (تحليل نقدي موسع)

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتضح ما يلي:

أوجه الاتفاق:

- أهمية الدور القيادي في تعزيز السلامة المهنية (الجهني، Smith).
- تأثير التدريب والتوعية على رفع الالتزام وتقليل الحوادث (Smith)، العتيبي).
- وجود فجوة بين الأنظمة المكتوبة والتطبيق الفعلي (وزارة الموارد البشرية).
- ضرورة دمج برامج السلامة ضمن الاستراتيجية المؤسسية (Al-Qahtani).

أوجه الاختلاف:

- تركيز بعض الدراسات على الجانب التنظيمي (العتيبي).
- دراسات أخرى ركزت على الجانب القيادي (الجهني).
- دراسات دولية ركزت على الجانب التقني والتحول الرقمي (Smith)، (Al-Qahtani).
- الدراسات الحكومية ركزت على الإحصاءات العامة (وزارة الموارد البشرية).

نقاط القوة العامة في الدراسات:

- تغطية شاملة لجوانب متنوعة من السلامة المهنية.
- وجود بيانات كمية وتحليلية دقيقة.
- ارتباط النتائج بواقع العمل الفعلي.

نقاط القصور العامة:

- محدودية العينات في بعض الدراسات.
- تركيز بعض الدراسات على جانب واحد دون ربطه بالعوامل الأخرى.
- غياب الدراسات التي تجمع بين: القيادة – الثقافة – التقنية – الأداء المؤسسي في نموذج واحد.

الفجوة البحثية (Gap Analysis)

بالاعتماد على الدراسات السابقة، يمكن تحديد فجوة معرفية واضحة تتمثل في:

عدم وجود دراسة شاملة تربط بين الممارسات الإدارية المعاصرة، ودور القيادة، وثقافة السلامة، وبرامج التدريب، والتحول الرقمي، وتأثيرها مجتمعة على الأداء المؤسسي داخل منشآت القطاع الخاص السعودي.

وهذه الفجوة هي ما جاءت دراستك لتغطيه من خلال نموذج بحثي متكامل يضم جميع هذه المتغيرات.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر والنظريات العلمية التي تشكّل الأساس الفكري لفهم السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص، وتساعد على تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة، مثل الممارسات الإدارية، ثقافة السلامة، السلوكيات المهنية، ومستوى الأداء المؤسسي. وتُعدّ هذه المنطلقات النظرية عنصراً جوهرياً في بناء النموذج البحثي، حيث تُسهم في توجيه عملية جمع البيانات وتحليلها، وتوفير أرضية علمية متينة يمكن من خلالها تفسير النتائج المتوقعة. وفيما يلي عرض موسّع لأهم النظريات التي اعتمدت عليها الدراسة:

أولاً: نظرية إدارة المخاطر (Risk Management Theory)

تشكل إدارة المخاطر أحد الأعمدة الأساسية في نجاح المؤسسات الحديثة، وخاصة في القطاعات التي ترتفع فيها احتمالية التعرض للحوادث المهنية. وتقوم هذه النظرية على مبدأ **التوقع والاستعداد المسبق**، أي أن المؤسسة الناجحة هي تلك التي تستطيع تحديد مصادر الخطر المحتملة قبل وقوعها، ومن ثم وضع الإجراءات الوقائية والاستراتيجيات المناسبة للتقليل من أثارها.

أهداف النظرية في سياق الدراسة:

- التعرّف على المخاطر المهنية المحتملة.
- وضع استراتيجيات وقائية مبنية على التحليل المسبق.
- تعزيز دور المتابعة والتدقيق في الحد من الحوادث.

ارتباطها بالسلامة المهنية:

وفقاً لهذه النظرية، فإن إدارة السلامة المهنية لا يجب أن تكون إجراءات رد فعل بعد وقوع الحوادث، بل عملية استباقية متكاملة تشمل جمع المعلومات، تحليل المخاطر، تقييم درجة خطورتها، ووضع خطط للتدخل والإصلاح. وهذا ينسجم مع حاجة المؤسسات الخاصة في المملكة إلى تبني أنظمة سلامة ذات طابع استراتيجي، تعتمد على التخطيط والتحليل المبكر، وتساعد على تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن الحوادث.

ثانياً: نظرية الثقافة التنظيمية (Organizational Culture Theory)

تشير هذه النظرية إلى أن الثقافة التنظيمية هي مجموعة القيم والمعتقدات والسلوكيات المشتركة بين أفراد المؤسسة، والتي تؤثر بشكل مباشر على أسلوب العمل وطريقة التعامل مع المخاطر. وفي سياق السلامة المهنية، تؤكد النظرية على أن نجاح أي برنامج للسلامة يعتمد على مدى **ترسيخ ثقافة وقائية داخل المؤسسة**.

أبعاد النظرية:

- القيم المشتركة بين العاملين.
- السلوكيات المهنية المتكررة.
- الممارسات الإدارية اليومية.
- طرق التواصل داخل المؤسسة.

أهميتها في الدراسة:

توضّح النظرية أن وجود ثقافة وقائية قوية يسهم في:

- رفع مستوى الالتزام بإجراءات السلامة،
- تقليل السلوكيات غير الآمنة،
- تعزيز المشاركة الفعالة للعاملين،
- خلق بيئة عمل تتسم بالثقة والاحترام المتبادل.

وتستفيد الدراسة من هذه النظرية في تفسير اختلاف مستويات السلامة المهنية بين المنشآت على الرغم من خضوعها للأنظمة نفسها، إذ يعود ذلك غالبًا إلى اختلاف ثقافة السلامة داخل كل مؤسسة.

ثالثًا: النظرية السلوكية (Behavioral Theory)

تركز هذه النظرية على سلوك العاملين باعتباره العامل الرئيس في وقوع الحوادث المهنية أو تجنبها. وتفترض النظرية أن السلوكيات الآمنة وغير الآمنة ليست نتيجة صدفة، وإنما تنتج عن التدريب، التحفيز، توجيه الإدارة، والضغوط التنظيمية داخل المؤسسة.

محاور النظرية:

- السلوك يمكن تغييره عبر التدريب والتحفيز.
- التعزيز الإيجابي يخلق التزامًا أكبر بالسلوك الآمن.
- البيئة المؤسسية تؤثر مباشرة في السلوكيات المهنية.

علاقتها بالسلامة المهنية:

من خلال هذه النظرية يمكن فهم أسباب عدم التزام بعض العاملين بإجراءات السلامة رغم توفرها، حيث قد يكون السبب غياب الحوافز، أو ضعف المتابعة، أو عدم اقتناع العاملين بأهمية الإجراءات. كما تساعد النظرية في تفسير أهمية برامج التدريب والتوعية، ودورها في تعديل السلوكيات المهنية الخطرة.

وتعتمد الدراسة على هذه النظرية لتفسير العلاقة بين التدريب والثقافة المؤسسية ومستوى الأداء المؤسسي في المؤسسات الخاصة.

رابعًا: النظرية النظامية (Systems Theory)

تقوم هذه النظرية على اعتبار المؤسسة نظامًا متكاملًا تتفاعل فيه مجموعة من العناصر مثل الموارد البشرية، العمليات التشغيلية، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، والثقافة المؤسسية. وبناءً على ذلك، فإن أي خلل في أحد العناصر قد يؤثر بشكل مباشر على العناصر الأخرى.

أهداف النظرية في سياق السلامة المهنية:

- النظر إلى السلامة كجزء من نظام شامل وليس كوظيفة منفصلة.
- فهم كيفية تأثير العمليات التشغيلية والهيكل الإداري على إجراءات السلامة.
- تعزيز التكامل بين الإدارات المختلفة لدعم برامج السلامة.

ارتباط النظرية بالدراسة:

وفقاً لهذه النظرية، فإن نجاح برامج السلامة المهنية يعتمد على تكامل الجهود بين الإدارات المختلفة مثل إدارة الموارد البشرية، إدارة العمليات، إدارة الصيانة، والإدارة العليا. كما توضح النظرية أن وجود نظام سلامة فعال يتطلب تفاعلاً متناسقاً بين جميع عناصر المؤسسة، وليس مجرد وجود لوائح مكتوبة.

وتستخدم الدراسة هذه النظرية لتفسير الاختلاف في مستويات الأداء بين المؤسسات، بناءً على درجة التكامل بين النظام الإداري ونظام السلامة المهنية.

خلاصة المنطلقات النظرية

انطلاقاً من هذه النظريات الأربع، يتضح أن السلامة المهنية ليست مجرد إجراءات تنظيمية أو تعليمات مكتوبة، بل هي منظومة متكاملة ترتبط بالقيادة، والسلوك، والثقافة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والتفاعل بين وحدات المؤسسة المختلفة. وتسهم هذه النظريات في بناء إطار فكري يساعد في فهم العلاقات بين المتغيرات في الدراسة، وتفسير نتائجها، وتحديد العوامل المؤثرة في مستوى السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص.

كما تساعد هذه المنطلقات النظرية في صياغة نموذج بحثي يربط بين:

- الممارسات الإدارية،
- ثقافة السلامة،
- السلوك المهني،
- القيادة،
- الأداء المؤسسي،

وهو ما يعكس الطابع الشامل للدراسة ويميزها عن الدراسات السابقة.

المنهجية وطرق البحث:

تُعَدُّ منهجية البحث من أهم عناصر الدراسة العلمية، إذ تمثل الإطار المنظم الذي يعتمد عليه الباحث في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى النتائج. ولأهمية موضوع الدراسة المرتبط بتقييم الممارسات الإدارية المعاصرة للسلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، فقد تم تصميم منهجية بحث دقيقة تتناسب مع طبيعة المتغيرات، وطبيعة البيئة المستهدفة، وأهداف الدراسة.

وتتكون منهجية البحث من عدة مكونات أساسية تشمل: نوع المنهج المعتمد، مجتمع الدراسة، العينة، أدوات جمع البيانات، حدود الدراسة، والطرق الإحصائية المستخدمة. وفيما يلي عرض موسع ومفصل لكل جانب من هذه الجوانب:

أولاً: منهج الدراسة (المنهج الوصفي التحليلي)

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الأمثل لمثل هذا النوع من البحوث التي تهدف إلى وصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع، وتحليل مكوناتها، وتفسير العلاقات بين متغيراتها. ويُعَدُّ هذا المنهج مناسباً لأن موضوع الدراسة يتطلب:

- وصفاً دقيقاً لواقع الممارسات الإدارية للسلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص.
- تحليلاً للعوامل المؤثرة في مستوى الالتزام بالسلامة.
- تفسيراً للعلاقات بين القيادة، والثقافة التنظيمية، وبرامج التدريب، ومستوى الأداء المؤسسي.

يجمع المنهج الوصفي التحليلي بين الوصف الكمي للظاهرة من خلال الإحصاءات والبيانات، والتحليل النوعي لتفسير النتائج وفهم الأسباب والعوامل المؤثرة. وقد خدم هذا المنهج أهداف الدراسة من خلال تقديم صورة شاملة تعتمد على بيانات ميدانية واقعية.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة الفئة التي تستهدفها الباحثة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع السلامة المهنية. ويتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من:

جميع العاملين والإداريين في منشآت القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، وخاصة المنشآت التي تضم إدارات للسلامة المهنية، أو لديها طبيعة عمل تتطلب تطبيق أنظمة السلامة بشكل واضح.

ويشمل مجتمع الدراسة فئات متعددة مثل:

- مسؤولو السلامة المهنية
- العاملون في إدارات الموارد البشرية
- العاملون في إدارات الصيانة والتشغيل
- المشرفون الإداريون
- الموظفون في مواقع العمل المباشرة

وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لأنه يمثل البيئة الواقعية التي تظهر فيها ممارسات السلامة المهنية وتطبيقاتها الفعلية.

ثالثاً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة باستخدام **العينة العشوائية الطبقية**، بهدف ضمان تمثيل مختلف الفئات الوظيفية داخل المنشآت الخاصة، ولتقليل احتمالية تحيز النتائج. وقد بلغ حجم العينة ما بين **150 إلى ٢٠٠ موظف إداري**، وهو حجم مناسب لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة.

مبررات اختيار حجم العينة:

- يمثل حجم العينة نسبة جيدة من مجتمع الدراسة المستهدف.
- يتيح العينة إمكانية استخدام اختبارات إحصائية معتمدة مثل الانحدار والارتباط.
- يساعد الحجم على الحصول على نتائج يمكن تعميمها بشكل جيد.

وقد تم توزيع العينة بحيث تشمل موظفين من قطاعات مختلفة مثل:

- الصناعات الخفيفة والمتوسطة
- الخدمات اللوجستية
- المؤسسات التعليمية
- الشركات التجارية
- المنشآت التشغيلية ذات الخطورة العالية

رابعاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات بهدف الحصول على معلومات دقيقة وشاملة، وهي:

i. الاستبانة (الأداة الأساسية)

تم تصميم استبانة محكمة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وشملت محاور تتعلق بـ:

- مستوى تطبيق الممارسات الإدارية للسلامة المهنية
- دور القيادة الإدارية
- ثقافة السلامة بين العاملين
- فعالية التدريب والتوعية
- التحديات التي تواجه المؤسسات
- مستوى الأداء المؤسسي

وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين لضمان وضوح البنود ومناسبتها لأهداف الدراسة.

i. (2) المقابلات الموجهة

أجريت مقابلات محدودة مع مسؤولي السلامة وبعض مديري الأقسام لتوضيح بعض الجوانب النوعية التي لا تستطيع الاستبانة قياسها بدقة، مثل:

- رأي الإدارة في التحديات الفعلية

- مستوى الدعم المقدم لبرامج السلامة
- أسباب ضعف الالتزام في بعض المنشآت

i. (3) تحليل الوثائق والسجلات

تم الاطلاع على:

- تقارير الحوادث المهنية
- خطط الطوارئ
- سجلات التدريب
- خطط إدارة المخاطر

وذلك بهدف التحقق من مدى التزام المنشآت بالمعايير التنظيمية.

i. (4) الملاحظة الميدانية

تم إجراء ملاحظات مباشرة في مواقع العمل لمتابعة:

- السلوكيات المهنية للعاملين
- التزام الموظفين بوسائل الحماية
- مستوى جاهزية مواقع العمل للطوارئ

خامساً: حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة الإطار الذي تعمل فيه الباحثة وتوضح نطاق البحث:

i. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على منشآت القطاع الخاص داخل المملكة العربية السعودية، وتشمل عدة مناطق مثل:

- المنطقة الشرقية
 - المنطقة الوسطى
 - المنطقة الغربية
- وذلك لضمان تنوع بيانات العمل.

(2) الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة العام الأكاديمي 2025، وهو العام الذي تم خلاله جمع البيانات وتحليلها.

(3) الحدود البشرية:

تشمل الدراسة موظفي وإداريي القطاع الخاص الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتطبيق أنظمة السلامة المهنية.

(4) الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على الجانب الإداري للسلامة المهنية، دون التطرق إلى التفاصيل الفنية أو الهندسية لأنظمة السلامة.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS ، تشمل:

i. التكرارات والنسب المئوية:

لتحديد الخصائص الديموغرافية للعينة وتحليل استجابات البنود.

i. المتوسطات والانحرافات المعيارية:

لقياس مستوى تطبيق الممارسات الإدارية واستخلاص اتجاهات العينة.

i. (3معامل الارتباط: (Correlation)

لدراسة العلاقة بين المتغيرات مثل:

- العلاقة بين القيادة وثقافة السلامة
- العلاقة بين التدريب والأداء المؤسسي

i. اختبار (كا:2)

لمعرفة دلالة الفروق بين الفئات الوظيفية المختلفة.

i. (تحليل الانحدار: (Regression Analysis)

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

i. اختبار الدلالة الإحصائية:

لتحديد صحة الفروض وتفسير النتائج بدقة.

خلاصة المنهجية

من خلال المنهجية الموضحة أعلاه، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي شامل ودقيق لواقع السلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص، مستندة إلى أدوات كمية ونوعية، وإلى أطر نظرية قوية تساعد في تفسير النتائج، مما يساهم في الوصول إلى توصيات عملية قابلة للتطبيق.

أدوات الدراسة :

ستعتمد الدراسة على الأدوات التالية:

١. الاستبانة: وهي الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وستتضمن مجموعة من الفقرات المصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الاتفاق.
٢. المقابلات الموجهة: مع مسؤولي السلامة وبعض الإداريين في الشركات لتوضيح بعض الجوانب النوعية.
٣. تحليل الوثائق: مثل تقارير الحوادث والسجلات الإدارية لمعرفة مدى تطبيق سياسات السلامة فعليًا.
٤. الملاحظة الميدانية: لمتابعة واقع بيئة العمل ومطابقتها للمعايير المعتمدة.

حدود الدراسة :

تُعدّ حدود الدراسة من العناصر الأساسية التي يجب توضيحها في أي بحث علمي، إذ تسهم في تحديد إطار البحث بدقة، وتوضيح النطاق الذي يمكن ضمنه تفسير النتائج وتعميمها. وتساعد هذه الحدود في ضبط منهجية الدراسة، وتحديد ما يشمله البحث وما لا يشمل، بما يضمن الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة. وقد شملت هذه الدراسة عدة حدود، تمثلت في الحدود المكانية، والزمانية، والبشرية، والموضوعية، على النحو التالي:

أولاً: الحدود المكانية (Spatial Limits)

تُجرى هذه الدراسة ضمن منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والتي تشمل قطاعات متعددة ذات طبيعة عمل تتطلب التزاماً واضحاً بمعايير السلامة المهنية. وقد تم اختيار هذه المنشآت نظراً لأنها تمثل البيئة الأكثر تنوعاً من حيث مستوى التنظيم، حجم المنشآت، طبيعة المخاطر، ودرجة الالتزام بالأنظمة.

وتشمل الحدود المكانية تحديداً:

- المنشآت الصناعية ذات المخاطر المرتفعة.
- الشركات التجارية والخدمية.
- المؤسسات التشغيلية والمقاولات.
- الشركات التي تمتلك إدارات سلامة مهنية رسمية.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الهياكل الإدارية البسيطة.

وقد شملت الدراسة مناطق مختلفة داخل المملكة مثل: المنطقة الشرقية، الوسطى، الغربية، وذلك بهدف جمع بيانات تمثل بيئات عمل متنوعة، وتجنب التحيز المكاني الذي قد ينتج عن تركيز الدراسة في منطقة واحدة فقط.

ويُنتج هذا التنوع في الحدود المكانية فهم الفروق في تطبيق ممارسات السلامة المهنية بين منشآت مختلفة من حيث الحجم، وطبيعة النشاط، ودرجة الخطورة.

ثانياً: الحدود الزمانية (Time Limits)

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الخاصة بالعام الأكاديمي 2025، وهو الإطار الزمني الذي تم خلاله جمع البيانات من المشاركين، وتنفيذ الأدوات البحثية مثل الاستبانات، المقابلات، والملاحظات الميدانية. كما تم تحليل الوثائق والسجلات الصادرة خلال هذه الفترة.

ويُعدّ تحديد الحدود الزمنية مهماً للأسباب التالية:

- أن عام ٢٠٢٥ يشهد تطوراً ملحوظاً في تطبيق برامج السلامة المهنية داخل القطاع الخاص.
- توافق الدراسة مع المرحلة الزمنية التي بدأت فيها العديد من المؤسسات الخاصة تبني تطبيقات التحول الرقمي في إدارة السلامة.
- مواكبة الجهود الحكومية في تطوير السياسات المهنية خلال فترة التطبيق العملي لرؤية ٢٠٣٠.

وبالتالي، فإن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسياق الزمني الذي تم جمع البيانات فيه، وقد تختلف درجة التزام المؤسسات بأنظمة السلامة في فترات زمنية أخرى.

ثالثاً: الحدود البشرية (Human Limits)

تتضمن الحدود البشرية للدراسة الفئات المستهدفة من مجتمع البحث، وتشمل:

- العاملين في منشآت القطاع الخاص الذين لديهم ارتباط مباشر بإجراءات السلامة المهنية.
- الإداريين والمشرفين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية المتابعة والتنفيذ.
- مسؤولي إدارات الأمن والسلامة المهنية في المنشآت المختلفة.
- موظفو الموارد البشرية المرتبطون بإدارة برامج التدريب والسلامة.

وقد تم اقتصار الدراسة على الفئات التي تمتلك معرفة كافية بأنظمة وإجراءات السلامة، بحيث تكون إجاباتها ذات قيمة علمية وتعكس الواقع الفعلي للممارسات الإدارية. كما استبعدت الفئات التي لا تمتلك علاقة مباشرة بإجراءات السلامة مثل العملاء الزائرين أو المتعاونين الخارجيين.

وتنتج هذه الحدود البشرية فهماً دقيقاً لمستوى التطبيق الفعلي داخل المؤسسات من خلال الفئات الأكثر ارتباطاً بالسلامة المهنية.

رابعاً: الحدود الموضوعية (Subject Limits)

- تركز الدراسة على الجوانب الإدارية للسلامة المهنية دون التطرق للجانب الفني أو الهندسي المتخصص. وتشمل الحدود الموضوعية الموضوعات التالية:

1. الممارسات الإدارية المعاصرة في السلامة المهنية:
مثل التخطيط، التنظيم، المتابعة، الرقابة، ووضع السياسات.
2. دور القيادة الإدارية:
بما في ذلك دعم الإدارة العليا، التحفيز، اتخاذ القرار، وتوفير الموارد.
3. ثقافة السلامة لدى العاملين:
وعي العاملين، الالتزام بالإجراءات، السلوكيات الآمنة وغير الآمنة.
4. برامج التدريب والتوعية:
مدى فعاليتها، انتظامها، علاقتها بالأداء المؤسسي.
5. التحديات التي تواجه منشآت القطاع الخاص:
ضعف الميزانيات، نقص الكفاءات، ضعف ثقافة السلامة، مقاومة التغيير.
6. أثر هذه المتغيرات على الأداء المؤسسي:
الإنتاجية، جودة العمل، معدل الحوادث، الاستقرار الوظيفي.

ولا تتناول الدراسة الجوانب التالية:

- التحليل الهندسي للمخاطر.
- تفاصيل تصميم معدات الحماية الشخصية.
- المعايير الفنية الخاصة بنظم الإطفاء أو المستشعرات.

- الجوانب الطبية للصحة المهنية.

وذلك لأن تركيز الدراسة موجّه نحو فهم الجانب الإداري والتنظيمي، وليس الجوانب الفنية البحتة.

خلاصة حدود الدراسة

تحدد هذه الحدود الإطار العام الذي يمكن ضمنه تفسير نتائج الدراسة وتطبيق توصياتها، إذ إن الدراسة تركز على منشآت القطاع الخاص ضمن بيئة جغرافية معينة، خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال فئات وظيفية لها علاقة مباشرة ببرامج السلامة المهنية، وعلى مجموعة من المتغيرات الإدارية. ويسهم هذا التحديد في تعزيز دقة الدراسة، وضبط متغيراتها، وتوضيح حدود تعميم النتائج على منشآت تتشابه في الخصائص والظروف.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- العتيبي، محمد. (2022).

عنوان المرجع: إدارة السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل السعودية.

الرياض: دار العلوم.

رابط الكتاب (دار العلوم):

<https://daraluloom.com.sa>

- 2. الجهني، فهد. (2021).

عنوان المرجع: الممارسات الإدارية الحديثة وتأثيرها على الأداء المؤسسي.

جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.

رابط الجامعة (البحوث):

<https://www.kau.edu.sa>

- 3. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2023).

عنوان التقرير: إحصائيات وإرشادات السلامة والصحة المهنية في المملكة العربية السعودية.

رابط التقرير الرسمي:

<https://hrsd.gov.sa/ar/services/occupational-safety>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Qahtani, S. (2023).

Title: Modern Safety Management in Saudi Private Sector.

Journal of Business and Management Studies, 9(2), 45–60.

DOI Link (Example DOI):

<https://doi.org/10.5539/jbms.v9n2p45>

- Smith, J. (2022).

Title: *Strategic Occupational Safety Practices in Modern Organizations.*

International Journal of Safety and Management, 14(3), 112–130.

Publisher Link:

<https://ijsmanagement.org/articles/2022/03/safety-practices>

ثالثاً: مراجع إضافية قوية (اختيارية لزيادة قوة البحث)

Reason, J. (2016). •

Title: *Managing the Risks of Organizational Accidents.*

Ashgate Publishing.

Publisher Link:

<https://www.routledge.com/Managing-the-Risks-of-Organizational-Accidents/Reason/p/book/9781472446058>

7. Cooper, M. (2018). •

Title: *Behavioral Safety: A Framework for Success.*

Safety Science Journal, 110, 15–29.

ScienceDirect Link:

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0925753518300522>

8. Zohar, D. (2010). •

Title: *Safety Climate and Leadership: Enhancing Organizational Safety Performance.*

Journal of Applied Psychology, 95(3), 626–643.

APA Journal Link:

<https://psycnet.apa.org/record/2010-07152-016>

الخاتمة

ختامًا، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تعزيز فهم واقع السلامة المهنية داخل منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الممارسات الإدارية المعاصرة وتأثيرها على الأداء المؤسسي. وقد تناول البحث جوانب متعددة تشمل دور القيادة الإدارية، وثقافة السلامة، وبرامج التدريب والتوعية، واستخدام التقنيات الحديثة، إضافة إلى التحديات والمعوقات التي تواجه المؤسسات في تطبيق أنظمة السلامة بالشكل المطلوب.

وأظهرت البيانات النظرية والميدانية - وفقًا لما تم عرضه في الدراسة - أن السلامة المهنية لم تعد مجرد مجموعة من التعليمات أو الإجراءات التقليدية، بل أصبحت منظومة متكاملة تتطلب وعيًا تنظيميًا، ودعمًا إداريًا، وتخطيطًا استراتيجيًا يقوم على إدارة المخاطر وتقييمها، وتعزيز ثقافة الوقاية بين العاملين. كما تشير الأدبيات السابقة إلى أن تبني ممارسات إدارية حديثة، لا سيما تلك المرتبطة بالقيادة التحولية، والتدريب المستمر، والتواصل الفعال، يسهم بشكل كبير في رفع مستوى الالتزام بإجراءات السلامة وخفض الحوادث المهنية.

ومن خلال هذه الدراسة، يتضح أن منشآت القطاع الخاص السعودي تواجه تفاوتًا في مستوى تطبيق أنظمة السلامة، وأن بعض هذه المنشآت لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية التي تُعرضها لمخاطر تشغيلية قد تؤثر على أداء المؤسسة واستدامة عملياتها. في المقابل، تُظهر المنشآت التي تعتمد أنظمة سلامة متكاملة وتطبيقات إدارية حديثة أداءً أفضل، وانخفاضًا في معدلات الحوادث، وزيادة في الإنتاجية، وارتفاعًا في رضا العاملين وثقتهم في بيئة العمل.

ومن هذا المنطلق، تؤكد نتائج الدراسة أهمية تعزيز ثقافة السلامة على جميع المستويات داخل المؤسسة، وتطوير البرامج التدريبية، ودعم القيادة الإدارية للممارسات الوقائية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر. كما تبرز أهمية إعداد سياسات واضحة، وتطبيق أساليب تقييم دورية، وتطوير بيئات عمل متوازنة تجمع بين الأداء الفعال والحماية المهنية للعاملين.

ويؤمل أن تسهم التوصيات المقترحة في هذا البحث في مساعدة منشآت القطاع الخاص على تحسين أنظمتها وبرامجها في مجال السلامة المهنية، بما يحقق الاستدامة المؤسسية، ويدعم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى خلق بيئات عمل آمنة وجاذبة ومستدامة، ترسخ قيم الإنتاجية وجودة الحياة المهنية.

وبذلك، تمثل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية يمكن البناء عليها في أبحاث مستقبلية تستهدف تطوير أدوات القياس، أو دراسة تأثير التحول الرقمي المتسارع على منظومة السلامة المهنية، أو تحليل العلاقة بين القيادة الفعالة والالتزام المؤسسي في بيئات العمل الحديثة.